

## المجلس التشريعي يقر بالإجماع تقرير لجنة القدس حول الانتهاكات الصهيونية خلال العام 2013 وتقرير اللجنة القانونية بشأن القضاء النظامي والنيابة العامة

الرامية لتكثيف الاستيطان في القدس حيث قررت سلطات الاحتلال بناء بؤر استيطانية جديدة من شأنها محاصرة القدس وعزلها عن محيطها وامتدادها التاريخي. تقرير اللجنة القانونية بدوره، تلا النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية بالمجلس تقرير لجنته بشأن القضاء النظامي والنيابة العامة، حيث أشاد التقرير باستقلال القضاء وسيادة القانون وبعمل القضاة وأعضاء النيابة العامة والتطور الكبير الذي حصل في البت في الكثير من القضايا التي كانت معلقة في المحاكم خلال الفترة الماضية. وعرض النائب الغول الجوانب الفنية المحيطة بعمل المحاكم والقضاء النظامي والنيابة العامة، موضحاً بأن استئناف القضاة القدامى بشكل مفاجئ كان أحد العوائق التي واجهت الجهاز القضائي والتي تم التغلب عليها بتعيين قضاة جدد نالوا ثقة المجتمع الفلسطيني وأثبتوا نزاهة القضاء. وعرج الغول خلال تقريره على الجوانب البشرية والمالية واللوجستية المحيطة بالقضاء النظامي والنيابة العامة بالتفصيل، موصياً المجلس التشريعي بتشكيل لجنة متابعة لتطبيق توصيات التقرير. وفي نهاية الجلسة أقر النواب الحاضرين التقريرين بالإجماع.

أقر المجلس التشريعي في جلسته التي انعقدت أمس بمدينة غزة برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي تقرير لجنة القدس حول الانتهاكات الصهيونية خلال العام ٢٠١٣ وتقرير اللجنة القانونية بشأن القضاء النظامي والنيابة العامة. وتلا النائب أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس والأقصى تقرير لجنته حول الانتهاكات الصهيونية للمسجد الأقصى ومدينة القدس خلال العام ٢٠١٣، مستعرضاً الاعتداءات الصهيونية على الآثار والمقدسات الإسلامية. وأوضح أبو حلبية أن الاحتلال ومستوطنيه اعتدوا على مقبرة مأمون الله مرات عديدة نتج عنها تجريف مساحات واسعة تقدر بخمس وعشرون دونم بما فيها القبور التي تم نبشها من أرض المقبرة في اعتداء سافر على حرمة الأموات. ولفت إلى اعتداءات الاحتلال على الآثار والمقدسات المسيحية في مدينة القدس، راصداً اعتداءات متكررة على ثلاث كنائس في القدس، مشدداً على أن الاحتلال يحاول تهجير أهل القدس عن مدينتهم من خلال الاستيلاء على منازلهم وهدمها بموجب أوامر صادرة عن بلدية الاحتلال بحجة عدم الترخيص. وعرض التقرير الأنشطة الصهيونية

خلال جلسة خاصة عقدها حول مخطط (برافر) لمصادرة الأراضي الفلسطينية في النقب

## المجلس التشريعي يدعو أهلنا في الداخل للتجذر في أرضهم ويطالب شعبنا بهبة عارمة لإفشال مخطط برافر ومواجهة سياسات التهجير والاستيطان الصهيونية



بمقر المجلس بمدينة غزة- أن المفاوضات مع الاحتلال وفرت الغطاء السياسي لمصادرة الأرض الفلسطينية، مشدداً على أن مخطط برافر يشكل المعادل الموضوعي لخطة كيري التي تم نشر بعض تفاصيلها مؤخراً.

4 - 5

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني أهلنا في الداخل المحتل للتجذر في أرضهم، مطالباً في الوقت نفسه كافة أبناء شعبنا بهبة عارمة لإفشال مخطط برافر العنصري ومواجهة سياسات التهجير والاستيطان الصهيونية. وأكد التشريعي -خلال الجلسة الخاصة التي عقدها أول أمس

## د. بحري يستقبل وفداً من مركز كارتر للسلام

تؤيد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أجواء حرة ونزاهة تامة

### الانتخابات المحلية

وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية أعلن بحر تأييده التام لإجرائها في محافظات الوطن كتمهيد للانتخابات التشريعية والرئاسية بالإضافة للانتخابات تمثيلية في المؤسسات التعليمية والجامعات، موضحاً بأن ذلك من شأنه أن يعيد ثقة المجتمع الفلسطيني بالعملية الانتخابية وإفرازاتها في حال احترام الأطراف كلها لنتائج الانتخابات. وتابع: "لجنة الانتخابات المركزية يجب أن يتم تشكيلها بالاتفاق والتوافق وأن ما تم مؤخراً بتعيين سميح شبيب أميناً عاماً للجنة هو غير قانوني لكونه جاء من طرف واحد وهو أمر خارج التوافق الوطني وهذا ما تصت عليه الاتفاقات بين الفصائل سابقاً".

### الاتفاقات السياسية

وشدد بحر على أن الاتفاقات السياسية المحتملة يجب أن تعرض على الشعب الفلسطيني وممثليه ونوابه، منوهاً إلى أن المفاوضات التي تجريها السلطة مع الاحتلال هي مفاوضات مرفوضة وطنياً وأخلاقياً ومجتمعية، مضيفاً أن السلطة ذهبت للمفاوضات دون أي تأييد من أحد ودون تفويض من الشعب الفلسطيني. وأضاف: "من أسط قواع العمل البرلماني أن يتم إعلام نواب الشعب بحقيقة ما يجري خلف الكواليس ليعلنوا بدورهم رأي شعبنا في هذا الاتفاقات على اعتبار أنهم يمثلونه بشكل ديمقراطي منتخب".



في إجراءات الانتخابية على الأرض. ودعا بحر السلطة لبذل مزيدا الجهود السياسية اللازمة لدى الدول التي يتواجد بها اللاجئين الفلسطينيين لضمان مشاركتهم في الانتخابات بشكل حر. ونوه بحر إلى ضرورة إيجاد صيغة وطنية متفق عليها بين الفصائل الفلسطينية كافة لتمثيل فلسطيني عام ٤٨ في المؤسسات الفلسطينية المنتخبة مع مراعاة خصوصية الأوضاع التي يعيشونها.

بل جاءوا بالتعيين دون موافقة الشعب الفلسطيني على ذلك.

### عدد الدوائر

ولدى إجابته على تساؤلات أعضاء وفد مركز كارتر للسلام أكد بحر بأن عدد الدوائر الانتخابية في الوطن يجب أن يكون خاضعاً للتوافق الوطني، بمعنى أن التوافق الوطني بين الفصائل هو الأساس، وبناءً عليه يتم الشروع

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مقر المجلس بمدينة غزة وفداً من مركز كارتر للسلام، ضم الوفد الخبير الدولي في مجال تنظيم الانتخابات العامة أسامة كامل يرافقه مدير البرامج بالمركز تحسين العلوانة.

ورحب بحر بالوفد، مثنياً جهود المركز في إرساء قواعد الديمقراطية بالمنطقة.

وعبر بحر عن أمله في أن يتم تهيئة الأجواء العامة في الساحة الفلسطينية لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفقاً للقانون والأصول، منوهاً إلى أن قانون الانتخابات الفلسطيني لا بد أن يمر عبر بوابة المجلس التشريعي كما حدث سابقاً حينما تم تعديل القانون الانتخابي.

ودعا بحر الأطراف المعنية كافة لتهيئة الأجواء المريحة لإجراء الانتخابات، آملاً أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن، لافتاً إلى أن ذلك يعتبر من المتطلبات الأساسية للوحدة حتى يتمكن شعبنا من مواجهة الفطرسة الصهيونية.

### عضوية المجلس الوطني

ولفت بحر إلى كون أعضاء المجلس التشريعي يعتبرون أعضاء في المجلس الوطني بشكل تلقائي، مؤكداً إجراء انتخابات المجلس الوطني في الداخل والخارج والشتات. وأضاف: "نحن ملتزمون بنتائج الانتخابات وبما تفرزه هذه الانتخابات دون قيد أو شرط لأننا لا نخشى الانتخابات وواثقون أن شعبنا سيختار الأفضل لتمثيله وقيادته". وأوضح أن أعضاء المجلس الوطني الحالي ليسوا منتخبين،





استغرب دعوة نتنياهو في الوقت الذي يمنع فيه د. دويك رئيس المجلس من دخوله

## د. بحر: دعوة عباس لنتنياهو بإلقاء خطاب أمام المجلس التشريعي مرفوضة وطنيا وقانونيا وأخلاقيا

استهجن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني دعوة السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو لإلقاء خطاب أمام المجلس التشريعي. وأكد بحر في بيان صحفي السبت (١٧/٢٥) أن دعوة عباس لنتنياهو مرفوضة وطنيا وقانونيا وأخلاقيا، وتشكل خرقا لحالة الإجماع الوطني الفلسطيني الراضية لأي مواقف سياسية تنتقص من حقوقنا وثوابتنا الوطنية وتستفز مشاعر أبناء شعبنا الذين يكابدون القهر والألم والمعاناة على يد سلطات الاحتلال صباح مساء، وتتجاهل جرائم القمع والاغتيال والعدوان ومخططات التهويد والاستيطان العنصرية التي تستهدف تصفية قضيتنا وإلغاء وجود شعبنا وطمس مقدراته الوطنية. وأبدى بحر استغرابه لدعوة عباس لنتنياهو لزيارة المجلس التشريعي في الوقت الذي يمنع فيه رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك من دخول مقر المجلس بمرام الله ومزاولة واجباته ومهامه البرلمانية، داعيا عباس لمراجعة وطنية وأخلاقية تعيد الاعتبار للمجلس التشريعي المعطل في الضفة الغربية، ولرئيس المجلس د. عزيز دويك، وللنواب الممنوعين من الدخول إلى مقر المجلس بالضفة، وتمهد الطريق أمام استعادة المجلس التشريعي لدوره المحوري في دعم عملية المصالحة والتوافق الوطني وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس سليمة. وأشار بحر إلى أن السيد عباس يفقد الصلاحية القانونية والدستورية لدعوة نتنياهو إلى المجلس التشريعي، لأن المجلس التشريعي سيد نفسه حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ولا ولاية لرئيس السلطة عليه، مشددا على أن هذه الدعوة أشبه ما تكون بالصباح في الهواء أو بالكلام المرسل غير المنضبط الذي يفتقر إلى المسؤولية الوطنية. ودعا بحر عباس للاعتذار لشعبنا عن هذه التصريحات التي تضر بجهود تحقيق المصالحة الوطنية، وعدم التفریط بحقوقنا وثوابتنا الوطنية، واتخاذ قرارات جريئة ومواقف شجاعة لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام والتوافق على استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال وعدوانه المستمر ومخططاته التوسعية.

لتقييم دور وعمل الجهاز

## لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي

### تعقد جلسة استماع لمدير جهاز الأمن والحماية



الجهاز والتي يتمثل أبرزها في حماية الشخصيات المحلية في البلاد وخارجها وقت السلم والحرب، وكذلك تأمين وحماية ضيوف الوطن من رؤساء الدول وكبار الشخصيات. وبيّن أن عملية تنظيم دخول الأجانب عبر المعابر المختلفة من مهام الجهاز الذي يقوده، وكذلك يقوم الجهاز بمتابعة الأمن في الأماكن السياحية خاصة الفنادق ونزلاتها. كما يقوم الجهاز حسب المصري- بتأمين عدد من المؤسسات الوطنية مثل مجلس الوزراء وعدد من الشخصيات الحكومية الرفيعة. وأثنى نواب لجنة الأمن والداخلية على عمل جهاز الأمن والحماية والمهام التي يقوم بها في كافة الظروف التي يعيشها قطاع غزة، مؤكدين في الوقت نفسه على ضرورة قيام قيادة الجهاز برفع مسودة قانون لتشكيل الجهاز لتوضيح هيكلته وصلاحياته ومهامه ضمن قانون يقره المجلس التشريعي.

عقدت لجنة الأمن والداخلية جلسة استماع لمدير جهاز الأمن والحماية العقيد عبد الباسط المصري وعدد من مساعديه في مقر المجلس بغزة حول مهام وطبيعة عمل الجهاز. وترأس الجلسة النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي، بحضور كل من النائب مروان أبو راس والنائب سالم سلامة والنائب صلاح البردويل والنائب يونس أبو دقة والنائب خميس النجار. وافتتح النائب الأشقر الجلسة، مثمنا الجهد والدور الذي يقوم به جهاز الأمن والحماية في خدمة جزء مهم من الوطن وفي ظل السلم والحرب، مشددا على أن جهاز الأمن والحماية هو جهاز أنشئ بشكل قانوني بقرار من وزير الداخلية وله مهامها الخاصة التي يقوم بها. من جانبه أكد العقيد المصري على أهمية وجود جهاز الأمن والحماية للظروف الخاصة التي يعيشها قطاع غزة والمرحلة الأمنية المعقدة، مستعرضا عددا من المهام التي يقوم بها

## وفد برلماني برئاسة د. بحر يتفقد معابر القطاع

د. بحر يشيد بالتطور المستمر للمعابر ويطالب بفتح معبر رفح بشكل كامل

المعبر مستمر منذ استلامه من قبل الحكومة في غزة، لضمان راحة المسافرين وسهولة إجراءات السفر، وأشار إلى أن معبر رفح أصبح يوازي في خدماته ومرافقه المعابر الدولية.

### إشادة بالجهد الحكومي

من ناحيته أشاد النائب الأول للمجلس التشريعي بجهود الحكومة في غزة ووزارة الداخلية في الإشراف على حالة المعابر وتطويرها بما يتلاءم مع حاجة الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن الإمكانيات الإدارية والخدماتية التي توفرها المعابر جيدة للغاية، ولكن الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والتشديد من قبل الإخوة المصريين هو ما يعيق العمل في المعابر بشكل أساسي.

### دعوة لفتح معبر رفح

وطالب بحر السلطات المصرية بفتح معبر رفح بصورة يومية وليست جزئية، مشيرا إلى أعداد المواطنين المسجلين للسفر التي بلغت الآلاف، منها الحالات الإنسانية والمرضى وأصحاب الإقامة.

وتابع: «الشعب الفلسطيني والشعب المصري إخوة في الدم والدين والقومية والعروبة، وإقفال معبر رفح هو ظلم بحق الشعب الفلسطيني، لأنه يمثل المنفذ الوحيد للفلسطينيين نحو العالم الخارجي». وأضاف: «هناك طلاب يحتاجون للالتحاق بجامعةاتهم في الخارج، وهناك الموظفون الذين يحتاجون للالتحاق بأعمالهم، والمرضى الذين يحتاجون للعلاج، هذا المعبر يمثل شريان الحياة لقطاع غزة، وعلى الإخوة المصريين أن يراعوا هذه القضية الإنسانية».



### معبر رفح البري

كما تفقد النواب التطوير الجاري في معبر رفح البري مع الجانب المصري، حيث يتم إنشاء صالة مسافرين بمساحة ٨٠٠ متر، تتسع لسبعة باصات من المسافرين على الأقل، وذلك لاستيعاب عدد أكبر من المسافرين داخل المعبر وليس في صالات انتظار خارجية، بالإضافة إلى إطلاعهم على كافتيريا جديدة خاصة بالمعبر تم الانتهاء من تجهيزها قبل أيام بتكلفة ٢٢٠ ألف دولار.

### تطور مستمر

من جهته أكد النائب إسماعيل الأشقر بأن التطوير في

قام وفد رفيع من نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس بجولة تفقدية على معابر قطاع غزة. وشملت الجولة معبر بيت حانون «إيرز»، ومعبر كرم أبو سالم، ومعبر رفح البري، بمشاركة النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي، ومدير عام هيئة المعابر والحدود ماهر أبو صبحه.

### معبر بيت حانون

وبدأت الجولة في معبر بيت حانون حيث قدم مدير عام المعابر ماهر أبو صبحه شرحا مفصلا حول عمل المعبر، وطبيعة الجهات التي تتنقل من خلاله، مشيرا إلى أن العاملين في المؤسسات الأجنبية في قطاع غزة، والمرضى، وأهالي الأسرى، هم من أهم الشرائح التي تتنقل عبر المعبر.

وأكد أبو صبحه أن معبر بيت حانون يتنقل من خلاله ٧٠٠ مسافر يوميا، منهم رجال أعمال وأجانب وفلسطينيين عام ١٩٤٨، مبيّنا أن عدد المسافرين من خلال المعبر خلال هذه المدة هو أكبر من عدد المسافرين عبر معبر رفح، نظرا لسياسة الإغلاق المتواصل التي تمارسها السلطات المصرية.

واطلع وفد التشريعي على آلية العمل واستمعوا من الموظفين العاملين به على طبيعة المهام التي يمارسونها، والمعوقات التي تواجههم، حيث أكد أبو صبحه أن العمل مستمر من أجل تطوير معبر بيت حانون، ويتم بناء مقر كامل مجهز بمعدات وأجهزة حاسوب وكاميرات لتيسير العمل، وسيكون المقر جهازا

للعمل خلال أسابيع.

### معبر كرم أبو سالم

وفي ذات السياق تفقد النواب معبر كرم أبو سالم، واطلعوا على مسار العمل في معبر كرم أبو سالم، حيث أشار أبو صبحه إلى وجود مجمع مصغر مكون من جميع الوزارات الحكومية لمتابعة العمل في معبر أبو سالم خاصة بعد إغلاق جميع المعابر التجارية مع قطاع غزة، حيث أصبح معبر كرم أبو سالم يدخل من خلاله جميع البضائع من مواد غذائية، ووقود وسيارات وأغلاف، وبضائع، وغيرها، والتي لا تقل عن معدل ٢٥٠ شاحنة يوميا.



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## في الذكرى الثامنة لاتتخاب المجلس التشريعي

مرت قبل أيام، وتحديدًا في الخامس والعشرين من شهر يناير/كانون ثاني ٢٠١٣، الذكرى الثامنة لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦.

إن الانحياز للمبادئ المنهجية يجب أن يتزاوج مع الاحتكام للمعايير الأخلاقية في بحث وتقييم التجربة البرلمانية الفلسطينية في مرحلة ما بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ولا يمكن لذلك أن يتحقق بمعزل عن دراسة الظروف الموضوعية التي أحاطت بالتجربة والعوامل التي أثرت فيها طيلة المرحلة الماضية.

لقد شكلت التجربة البرلمانية نقلة نوعية في مضمار العمل السياسي الفلسطيني، وبثت الروح في الحياة الوطنية بعد عقد كامل من الجمود والتكلس السياسي والبرلماني، وكان يمكن لها أن تعيد صياغة الواقع السياسي الفلسطيني وتفتح الآفاق الوطنية أمام إنجاز مشروع تحرري رشيد فيما لو تم احترام نتائجها وتم منحها فرصة العمل والعطاء والإنجاز. لكن إرادات داخلية وخارجية تقاطعت على إفشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية، وفي القلب منها التجربة البرلمانية، وهكذا تم فرض حصار شامل، سياسياً واقتصادياً ومالياً، على التجربة الجديدة، وجرى العمل على كل ما من شأنه إحباط الجهود الصادقة والمخلصة لتطوير الواقع الفلسطيني وحل أزmate المستعصية تحت قبة البرلمان.

بموازاة ذلك، كان الاحتلال الصهيوني يتأهب للانقضاض على التجربة البرلمانية منذ بدايتها، ولم يتأخر كثيراً حتى فتح نيران حقه وقمعه وإرهابه ضد نواب الشرعية الفلسطينية في القدس والضفة الغربية شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٦، وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، حتى زاد عدد النواب المختطفين في سجون الاحتلال عن ٤٥ نائباً.

إن الحقيقة التي ينبغي عدم التغافل عنها أن التجربة الديمقراطية قد عاشت أقسى حصار يمكن وصفه في تاريخ الأمم والشعوب، وأن مستوى التآمر عليها والتواطؤ على إفشالها قد بلغ حداً تعجز عن احتماله دول ذات شأن، فما بالك بحركة مجاهدة، قد تأمر عليها القريب والبعيد لأنها تحمل الثوابت الفلسطينية ولم تنصاع لشروط الرباعية الظالمة للقضية الفلسطينية؟!

ومع ذلك، فقد سارت التجربة البرلمانية في طريقها المرسوم رغماً عن كل العوائق الداخلية والخارجية، وعملت بتنسيق كبير وتعاون ملحوظ مع الحكومة الفلسطينية برئاسة الأخ إسماعيل هنية، حتى تمكنت من إنجاز الكثير من مشاريع القوانين المنظمة للحالة الفلسطينية الراهنة، وممارسة الرقابة على وزارات الحكومة ومؤسساتها المختلفة.

لقد أنجز المجلس التشريعي الثاني منذ انتخابه وحتى اليوم ٤٥ قانوناً، ولا زال العديد من مشاريع القوانين قيد الدراسة والإنجاز فيما لا يتوقف التشريعي ولجانه المختلفة عن استدعاء الوزراء والمسؤولين لمساءلتهم حول كل ما يتصل بالعمل الإداري والأداء الحكومي الكفيل بترسيد الحال والمسار الوطني وخدمة مصالح المواطنين دون استثناء.

ولم يقتصر العمل البرلماني على العطاء داخل حدود الوطن بل إن المجلس التشريعي مارس الدبلوماسية البرلمانية عبر جولات برلمانية خارجية طاولت مختلف الدول العربية والإسلامية طيلة الأعوام الماضية، وعملت على تحشيد المواقف العربية والإسلامية، سياسياً وبرلمانياً، لصالح شعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة.

لكن العمل البرلماني امتزج بغصة في الحلق حين هدم الاحتلال الغاشم مقر المجلس في غزة إثر قصفه بالصواريخ بتاريخ ٢٠٠٩/١/١، وحين اغتال الاحتلال المجرم النائب الشهيد سعيد صيام «أبو مصعب» وزير الداخلية في حرب الفرقان، وحرّم شعبنا الفلسطيني من عطاءاته الكبرى في المجال البرلماني والحكومي، وخدمته الخالصة التي أثمرت عن توفير الأمن والأمان والاستقرار لكافة شرائح شعبنا عقب سنوات عجاف من الانفلات والفوضى الأمنية.

فوق ذلك، فقد عانى العمل البرلماني عقبة كبرى إثر قيام السلطة الفلسطينية وحركة فتح بإغلاق مقر المجلس التشريعي في الضفة الغربية، ومنع رئيس المجلس د. عزيز دويك ونواب كتلة التغيير والإصلاح من دخوله حتى اليوم في ذات الوقت الذي يقوم فيه الاحتلال باختطاف النواب بشكل مستمر دون أن يأبه لحصانتهم البرلمانية، ودون أن تحرك السلطة وفتح في الضفة ساكناً.

لقد عمل المجلس التشريعي في ظل الظروف رغم الحصار والاختطاف والمضايقات والتآمر، بفقه القانون المقاوم وحقق إنجازات رائعة بكل المقاييس.

إن الوفاء للتجربة البرلمانية الفلسطينية في ظل العدوان الصهيوني والحصار الإقليمي والدولي يقتضي من الكل الوطني الفلسطيني، وخاصة السلطة وفتح، إعادة الاعتبار للتجربة الديمقراطية الفلسطينية، عبر اتخاذ قرار فوري بفتح مقر المجلس التشريعي في رام الله أمام رئيس المجلس وسائر النواب، والعمل على إعادة التثام جلسات المجلس في الضفة والقطاع، والالتقاء مجدداً لبحث ومعالجة كل قضايانا المصرية تحت قبة البرلمان في ضوء مصالحنا وطنية حقيقية، تضع هموم وأولويات شعبنا وقضيتنا على رأس الأجندة الوطنية، وترعى مصلحة الوطن والمواطن أولاً وأخيراً.

## عقدت جلسة استماع لرئيس سلطة البيئة

## لجنة التربية بالتشريعي تعقد

## ورشة عمل لمناقشة قانون تنظيم المهن الصحية



لجنة التربية لدى لقاءها رئيس سلطة البيئة

الأطراف المشاركة، مشدداً في ذات الوقت بأن المجلس التشريعي مع أي اقتراحات أخرى تضمن بشكل أساسي تحقيق المصلحة العليا للمجتمع وتعمل على توضيح حقوق وواجبات العاملين بالمهن الصحية، منوهاً على أن القانون المذكور قد تمت قراءته مسبقاً بالقراءتين العامة والأولى، وأن هذه المشاورات تأتي في ظل حرص المجلس على الاستماع لكافة وجهات النظر قبل إقراره بالقراءة الثانية واعتماده وتطبيقه وفقاً للأصول.

### سلطة جودة البيئة

إلى ذلك عقدت اللجنة جلسة استماع لرئيس سلطة جودة البيئة د. يوسف إبراهيم حول الواقع البيئي لقطاع غزة وأهم المشكلات التي تعصف به والتحديات المطلوبة. وشارك في الجلسة النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة وكل من النواب د. خميس النجار ود. سالم سلامة ود. يوسف الشرافي ود. محمد شهاب والنائب هدى نعيم.

واستعرض د. إبراهيم واقع التشريعات والقوانين البيئية منذ نشأة سلطة جودة البيئة إلى الآن، مشيراً إلى العديد من القضايا البيئية وأهمها أثر استخدام الأجهزة الحديثة التي تحتوي على المواد الإشعاعية على البيئة ومكوناتها، منوهاً إلى خطورة القضايا الإشعاعية على المواطن والمجتمع الفلسطيني وما هو المطلوب على المستوى السياسي والتشريعي وحتى الاجتماعي لمحاولة الحد من خطورة هذه القضايا وإمكانية تلاشي أبعادها المستقبلية الخطيرة.

وبين رئيس سلطة البيئة أن العديد من المواد الإشعاعية يتم تسريبها عن طريق المواد التي يتم استيرادها ودخولها إلى قطاع غزة من الجانب الإسرائيلي، وهي مواد تسبب العديد من الأمراض السرطانية القاتلة في المستقبل القريب، موضحاً أن ذلك جزء من الصراع والحرب التي تخوضها إسرائيل ضد قطاع غزة إلى جانب استخدامها للمواد المشعة في الأسلحة التي تقصف بها قطاع غزة كالفوسفور الأبيض واليورانيوم والهدف منها نشر الأمراض السرطانية وتعطيل عملية الإخصاب والإنجاب لدى الأسر الفلسطينية.

وأشار إبراهيم إلى أن فريق مختص من سلطاته قام بأجراء فحوصات لعينات من التربة في مناطق استهدافها إسرائيل خلال حروبها على قطاع غزة وتحديد الحرب الأخيرة (حجارة السجيل)، وأكدت هذه الفحوصات وجود تلوث إشعاعي خطير جداً في هذه المناطق يفوق الحد المسموح به آلاف المرات.

وأكد المستمعون على لسان د. خميس النجار على خطورة ما تم طرحه في هذا اللقاء وضرورة تكاتف الجهود للحد من هذه المشكلات الخطيرة وهذا يتطلب سن تشريعات بهذا الخصوص وضرورة إيجاد حلول لمثل هذه القضايا وضرورة تفعيل الدور الكبير لسلطة جودة البيئة في هذا الجانب في القريب العاجل، مؤكداً على استعداد اللجنة والتشريعي لعمل ما يلزم لدى المؤسسات المعنية كافة بغية تذليل العقبات التي قد تعترض عمل سلطة البيئة.

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي ورشة عمل حول مشروع قانون المهن الصحية، كما عقدت جلسة استماع لرئيس سلطة البيئة د. يوسف إبراهيم.

### مشروع قانون المهن الصحية

فقد عقدت اللجنة ورشة عمل حول مشروع قانون المهن الصحية برئاسة النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة بحضور كل من النواب: محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية، خميس النجار، محمد شهاب، يوسف الشرافي، سالم سلامة يونس الأسطل، وهدي نعيم، وقد شارك في الورشة ممثلين عن وزارة الصحة والنقابات الصحية والمهنية.

وافتتح النائب الجمل الورشة، مؤكداً أنها تأتي ضمن سياسة المجلس التشريعي في إشراك جميع المعنيين والمختصين في عملية سن القوانين والاستفادة بشكل واسع من الخبرات المتوفرة والآراء المقترحة، وبحضور كافة الأطراف المعنية بتطبيق هذا مواد القانون بشكل مباشر.

جاء ذلك بعد ترحيبه بالمشاركين بالورشة من خارج المجلس التشريعي، مشيداً بالدور المهم الذي تلعبه وزارة الصحة والنقابات الصحية في تعزيز الأمن الصحي في فلسطين، مبيناً بأن هذه الورشة تأتي في سياق تقريب وجهات النظر بين مقترحات وزارة الصحة والمقترحات التي تقدمها النقابات بهدف تقديم أفضل خدمة للعاملين والمواطنين على حد سواء.

من جهته قام النائب فرج الغول بتقديم نبذة تاريخية عن تطور آلية سن هذا القانون، وأوضح أنه في السابق كان المقترح سن قانونين أحدهما مشروع قانون للمسؤولية الصحية والآخر لتنظيم المهن الصحية، وأنه وبعد المناقشات التي جرت بمشاركة العديد من الخبراء والفقهاء القانونيين استقرت غالبية الآراء على ضرورة دمج القانونين في قانون واحد، الأمر الذي يحقق مصلحة العاملين في المهن الصحية ويحفظ حقوقهم بالتوازي مع حفظ حقوق المواطنين خصوصاً فيما يتعلق بالبيات التعويضي المقترحة عن الأخطاء الطبية.

وخلال أعمال الورشة قامت النقابات الصحية باقتراح تضمين مواد القانون تأسيس مجلس أعلى للمهن الصحية يشكل بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير الصحة وعضوية أربعة من الفئة العليا من الوزارة وثلاث رؤساء نقابات صحية وأربعة من الكليات الصحية في الجامعات الفلسطينية، ويكون هذا المجلس هو المرجعية العليا لشؤون المهن الصحية، ويتشكل من خلاله لجان نوعية لترخيص مزاولي المهنة والتوصيف المعياري والمسؤولية الصحية، فيما قام المشاركون من وزارة الصحة بالتأكيد على أن المؤسسات الحكومية هي الأقدر على إدارة ملف ترخيص مزاولي المهنة بشكل خاص مع تأكيدهم على أهمية مقترحات النقابات الصحية مطالبين بمنحهم المزيد من الوقت لكي تتمكن الوزارة من دراسة المقترحات المقدمة.

وفي الختام، أكد د. الجمل بأن المجلس التشريعي سوف يقوم بدراسة المقترحات المقدمة من كافة



خلال جلسة خاصة عقدها حول مخطط (برا

## المجلس التشريعي يدعو أهلنا في الداخل للتجذر في أرضهم ويطالب شعبنا بهبة

د. بحر: المفاوضات وفرت الغطاء الس

الأرض الفلسطينية.. ومخطط

يشكل المعادل الموضوعي ل



الإنسان، ومطالبتها باتخاذ إجراءات لوقف هذه الجريمة. وحث رئيس اللجنة السياسية في التشريعي في نهاية تقريره على المساهمة مع كافة الجهات المعنية لإنشاء موقع إلكتروني خاص بقضية إخواننا في النقب من أجل فضح ممارسات الكيان الصهيوني وإفشال مخططاته.

### مداخلات النواب

#### النائب محمد فرج الغول

فقد أكد النائب محمد فرج الغول أن خطة كيري وما يقوم به الاحتلال من إجراءات لتنفيذ خطته بحق أهلنا في النقب تعد من أكبر الجرائم التي يرتكبها الاحتلال وتعتبر جزءا من خطة كيري التي يشارك فيها المفاوض الفلسطيني.

وتابع: «يجب الإشارة في التقرير للقوانين والقرارات الدولية التي تمنع المحتل من مصادرة الأراضي المحتلة وعدم قانونية قوانين الاحتلال من خلال الكنيست جملة وتفصيلا وما بني على باطل فهو باطل».

وشدد النائب الغول على ضرورة توصيف الإجراءات في مخطط برافر كجرائم حرب ضد الإنسانية فهي جرائم مستمرة ومركبة كونها تشمل تهجير الناس من أراضيهم والاعتداء على السكان باستخدام القوة واستخدام جرائم احتيال من خلال قوانين كنيست.

وقال: «يجب المطالبة بجلب قادة الاحتلال كمجرمي حرب أمام المحاكم الدولية لمحاكماتهم على جرائم ضد الإنسانية».

التي تصدت لمخطط برافر، داعيا إياها إلى المزيد من الضغط نحو إيقاف هذا المخطط وإفشاله.

ودعا التشريعي السلطة وعلى رأسها السيد محمود عباس لوقف المفاوضات فورا والعمل على إنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس سليمة والتوافق على استراتيجية وطنية جديدة لمواجهة الاحتلال بصف وطني موحد.

ودعا التشريعي الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول العربية والإسلامية والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية لتحمل مسؤولياتها تجاه التصدي لمخطط برافر العنصري، وبذل كل الجهود الممكنة من أجل محاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب على جرائمهم بحق شعبنا أمام المحاكم الدولية.

يتم إنشاؤها أو قرى بدوية مقامة، ويتم توسيعها بشكل لا يتناسب مع نمط حياتهم.

وشدد الزهار على أن حقيقة الصراع على أرض فلسطين هو صراع وجودي، مؤكدا أن الحكومات العربية تُشارك بصمتها أرادت أو لم تُرد في تصفية القضية الفلسطينية، ورسم حدودها مع الكيان الصهيوني. ووجه الزهار باسم المجلس التشريعي ونيابة عن الشعب الفلسطيني التحية إلى جهاد شعبنا في النقب في مواجهة الهجمة الاستيطانية الإجرامية، داعيا إياهم للتوحد والتمسك بأرضهم وحقوقهم فيها وإفشال هذا المخطط.

وثنم الزهار جهود ومواقف المؤسسات والمنظمات الدولية والأهلية التي وقفت في وجه هذا المخطط الإجرامي الصهيوني، ودعاها إلى المزيد من الضغط لإيقاف هذا المخطط وإفشاله.

وحمل الزهار باسم المجلس التشريعي المفاوض في رام الله المسؤولية عن إعطاء الكيان الصهيوني الغطاء السياسي لما يقوم به من جرائم بحق شعبنا وأرضا في النقب.

ودعا رئيس اللجنة السياسية جميع القوى السياسية والفصائل وجماهير شعبنا الفلسطيني لمؤازرة إخوانهم في النقب لمقاومة ومواجهة سياسات التهجير والاستيطان الصهيونية، وإفشال ما يُسمى مخطط برافر.

كما دعا جامعة الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه قضية فلسطين، وسحب غطاءها للمفاوضات مع الكيان الصهيوني، مناشدا الأمة العربية والإسلامية لرفض منهج التفاوض العبثي الذي يحقق الأهداف الصهيونية في المنطقة.

وطالب الزهار في تقريره الدول العربية للعمل على رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، مؤكدا أن الحصار هنا يعتبر أحد أدوات الحرب المعلنة، وهو جريمة سياسية وقانونية ولا إنسانية ولا أخلاقية.

كما طالب اتحادات البرلمانات العربي والدولي والأوروبي للضغط على حكوماتها للعمل على إيقاف هذا المخطط الاستيطاني المخالف لقواعد القانون الدولي.

وأوصى الزهار بإرسال مذكرة تتضمن هذا التقرير إلى الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومطالبتها بتبني مقاومة هذا المشروع في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكل مؤسسات حقوق

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني أهلنا في الداخل المحتل للتجذر في أرضهم، مطالباً في الوقت نفسه كافة أبناء شعبنا بهبة عارمة لإفشال مخطط برافر العنصري ومواجهة سياسات التهجير والاستيطان الصهيونية.

وأكد التشريعي -خلال الجلسة الخاصة التي عقدها أول أمس بمقر المجلس بمدينة غزة- أن المفاوضات مع الاحتلال وفرت الغطاء السياسي لمصادرة الأرض الفلسطينية، مشددا على أن مخطط برافر يشكل المعادل الموضوعي لخطة كيري التي تم نشر بعض تفاصيلها مؤخرا.

وحيا المجلس التشريعي جهاد شعبنا في النقب في مواجهة الهجمة الاستيطانية الإجرامية، مثمنا جهود ومواقف المؤسسات والمنظمات الدولية والأهلية

### د. بحر:



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مؤكدا أن مخطط برافر الذي يرمي إلى أوسع وأبشع عملية تهجير منهجي لأبناء شعبنا في فلسطين المحتلة عام ٤٨ يعبر

عن الفكر الصهيوني الإرهابي الاستتصالي الإحلالي الذي لا يؤمن مطلقا بالتعايش مع الآخر.

وأضاف: «ليس خافيا أن مصادرة الأرض الفلسطينية وتهجير أهلها منها تشكل أحد ركائز السياسة الصهيونية التي تتوسل في سبيل تحقيقها بوسائل القوة والقهر والإرهاب كما الوسائل السياسية والدبلوماسية، ولا ريب أن المفاوضات الكارثية الجارية حاليا أحد أهم الشواهد والتجليات الدالة على ذلك».

وأشار إلى أن العدو الصهيوني استثمر المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشكل مخيف في تحقيق أهدافه العدوانية ومخططاته العنصرية الرامية إلى اقتلاع الفلسطيني من أرضه ومصادرتها وتحويلها إلى مناطق يهودية خالصة، عبر استخدام المفاوضات كغطاء سياسي لإنفاذ هذه الأجندة المرسومة على مدار عقدين من الزمن هي عمر المفاوضات التي دارت مع السلطة دون أي مردود وطني.

ولفت بحر إلى أن المفاوضات شكلت إغراء خطيرا فتح شهية الاحتلال نحو إطلاق كل ما في جعبته العنصرية من مخططات السلب والإبادة والتهجير دون أي رادع.

وشدد على أن خطة كيري التي تم نشر بعض مضامينها مؤخرا تشكل أحد الثمار الخبيثة التي وفرها الغطاء التفاوضي لمصادرة الأرض الفلسطينية وتهجير أهلها، داعيا السلطة وعلى رأسها السيد محمود عباس لوقف المفاوضات بشكل فوري، وإعادة برمجة وتحديد الأولويات الفلسطينية لجهة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس سليمة والتوافق على استراتيجية وطنية جديدة لمواجهة الاحتلال بصف وطني موحد ومتراص.

وأكد بحر أن مخطط برافر العنصري يشكل المعادل الموضوعي لخطة كيري، فما كان لخطة كيري أن تنمأ مع الطروحات والمطالب الصهيونية لولا الغطاء التفاوضي الخطير الذي أغرى الاحتلال بتنفيذ أهدافه ومخططاته الحاقدة ضد أبناء شعبنا، وإتيان كل ما يسهم في اقتلاعهم وتشريدتهم عن أرضهم وديارهم.



### تقرير اللجنة السياسية

وتلا النائب د. محمود الزهار رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي تقرير اللجنة حول إجراءات الكيان الصهيوني لمصادرة الأرض الفلسطينية في النقب.

وأوضح الزهار أن خطة كيري للتسوية تهدف للسيطرة على القرار الفلسطيني في المستقبل بالإضافة إلى مصادر أكبر كمية من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، مشيرا إلى أن جلسة التشريعي اليوم تأتي لاستكمال توضيح خطة برافر والحث على التصدي لها.

وحيا الزهار مقاومة جماهير شعبنا الفلسطيني وتحديه وإصراره وثباته في أرض الصمود الجزء العزيز من أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، الذين يتعرضون لأشرس هجمة تهجيرية واستيطانية من الكيان الصهيوني تحت اسم مخطط «برافر» الذي يسعى للاستيلاء على أكثر من (٤٠) قرية فلسطينية في النقب، وتهجير ما يزيد عن (٨٦.٠٠٠) فلسطيني. وعد الزهار ما يتعرض أبناء شعبنا الفلسطيني في النقب من أكبر حملة اقتلاع وتهجير جديدة، نكبة جديدة.

ولفت إلى أن مخطط برافر يسعى إلى إصباغ الصفة القانونية على سيطرة دولة الاحتلال على أراضي الفلسطينيين من خلال اقتراح القانون، لتنظيم تواجد أصحاب الأرض الشرعيين تحت مسمى «بدو النقب» لعام ٢٠١٢م، ما يعني سحب أحقيتهم التاريخية والقانونية والواقعية في أرضهم.

وأوضح أن تطبيق هذه الخطة سيؤدي إلى تهجير (٨٦.٠٠٠) من الفلسطينيين البدو ممن يعرفون بسكان «أرض غير معترف بها» في النقب إلى قرى جديدة،



فر) لمصادرة الأراضي الفلسطينية في النقب

## عارمة لإنشال مخطط برافر ومواجهة سياسات التهجير والاستيطان الصهيونية

سياسي لمصادرة

برافر العنصري

خطة كيري

د. محمود الزهار رئيس اللجنة السياسية يدعو الدول العربية

والإسلامية والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية لتحمل

مسئولياتها تجاه التصدي لمخطط برافر العنصري

النواب يحيون نضال شعبنا في الداخل المحتل

ويدعون لبذل أقصى الجهود لمحاكمة قادة الاحتلال

على جرائمهم بحق شعبنا أمام المحاكم الدولية.



النقب، وهناك سياسة إسرائيلية ممنهجة للسيطرة على عشرات القرى الحضرية في النقب، وهي عملية لنزع الإنسان الفلسطيني من أرضه، وهذه سياسة تتبناها دولة الاحتلال منذ اللحظة الأولى لإنشائها لترحيل الفلسطينيين وإشعارهم بانفصام عن أرضهم».

### النائب جميلة الشنطي

بدورها اعتبرت النائب جميلة الشنطي أن تقرير اللجنة السياسية حول مخطط برافر يعد تقريراً سياسياً استراتيجياً وعرضاً مهماً للقضية الخطيرة التي يمر بها شعبنا ويعطي فكرة كاملة وواضحة عن واقع الحال الذي نمر به وخاصة في النقب.

ولفتت النائب الشنطي أن النقب تمثل بعداً استراتيجياً لدولة الكيان وبعداً دينياً ولكن تأجيل تهويدها لوقت متأخر جاء بعد انتهاء الاحتلال من الاستيطان في القدس التي كانت قضيتهم الأولى.

وتابعت: «كان يظن الاحتلال أن مشروع برافر لن يمثل عليهم خطراً حيث أن سكان المنطقة من أكثر سكان فلسطين تعايشاً مع الكيان واعتقدوا أن هذه المنطقة مع الزمن سهل جداً الاستيلاء عليها والاستيطان في النقب».

وأضافت: «فوجئ الاحتلال بالثورة العارمة التي واجهتهم في النقب، حقيقة شدة المواجهة التي تصدى بها أهل الأرض وسببت لهم إرباكاً».

وأكدت النائب الشنطي أن المفاوضات تشكل خطيراً ويجب وقفها مباشرة وتوحيد جهود أبناء شعبنا في مواجهة مخططات الاحتلال، مشددة على ضرورة أن يعتمد شعبنا على نفسه في مقاومتنا للتصدي لهذه المخططات وعلى ضرورة أن يقف معنا العالم العربي والإسلامي لمواجهة المخططات الصهيونية لتهويد القضية الفلسطينية.

### النائب يونس الأسطل

بدوره أشار النائب يونس الأسطل إلى أن كل السياسات الجارية من خطة كيري ومخطط برافر تأتي كاستباق للأحداث وانطلاقاً من الشعور بالآزمة، وأن الوقت ليس في صالح الاحتلال لأن المقاومة في صعود والاحتلال في تراجع.

وأكد الأسطل أن التحرر من الاحتلال لا يكون بغير

المقاومة، موضحاً أن الجريمة الكبرى التي ترتكبها السلطة في رام الله من ملاحقة المقاومين والتنسيق الأمني مع الاحتلال لا يقل عن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال نفسه، لأنهم بذلك يساهمون في تصفية القضية الفلسطينية وتعزيز وجود اليهود على أرض فلسطين.

### النائب إسماعيل الأشقر

إلى ذلك، لفت النائب إسماعيل الأشقر إلى أن موضوع الحديث عن مخطط برافر بالغ الأهمية حيث أنه يخص أهلنا في فلسطين المحتلة حول إجراءات الاحتلال بمصادرة أراضي النقب وهذا يدل على وحدة الأرض والشعب سواء كان في الضفة أو غزة أو أراضي الـ ٤٨.

واقترح النائب الأشقر على اللجنة السياسية أن تقدم للمجلس التشريعي بمشروع قانون حول بطلان كل الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال من تغيير المعالم سكانياً أو تاريخياً أو جغرافياً.

وتابعت: «لا بد أن يتضمن التقرير مطالبة منظمة التحرير بسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني باعتباره كياناً إرهابياً استتصالياً»، مطالباً المجلس الوطني بإحياء ميثاق المنظمة حيث أنها أنشئت لتحرير فلسطين وليس تحرير غزة والضفة.

### النائب مروان أبو راس

من جهته شكر النائب مروان أبو راس جهد اللجنة السياسية في إعداد التقرير كونه مفصلاً وشاملاً، وقال: «تعتبر المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة ضمن خطة كيري مسألة في غاية الخطورة لأنها تمهد للاحتلال تعميم خطة برافر، وخطة كيري كذلك هي أخطر من برافر لأنها أشمل وتتناول كل فلسطين بما فيها القدس والأغوار».

وأكد أبو راس أن تكبير الرئيس عباس ليد المقاومة في الضفة الغربية التي تقوم بإشغال العدو عن جرائمه هو شراكة حقيقية للاحتلال، ولا تقل عن جرائم الاحتلال في النقب.

### النائب سالم سلامة

أما النائب سالم سلامة فأكد أن الاحتلال الصهيوني هو إحلالي وليس استعماري لأنه يريد أن يخلي الأرض من العباد ويستولي على البلاد، موضحاً أن النقب امتداد لسيناء وصحراء الأردن جنوباً وما يقوم به الصهاينة هو اعتداء على

كل البدو الذين يسكنون هذه المناطق. وتابع: «الصهاينة غرباء عن الأرض وأهلها ولا يعرفون طبيعة حياة أهل البلاد وهم يريدون أن يجبروهم على حياة روتينية».

وأضاف: «حقيقة الصراع وجود وليس حدود وما أغرى الصهاينة هو المفاوض الفلسطيني وتفريطه بأرض فلسطين التاريخية والذي يتخلى عن مدن مثل حيفا ويافا وصفد سهل عليه أن يتخلى عن أرض صحراوية ويعطي اليهود ضواً أخضر بالاعتداء على النقب».

### النائب هدى نعيم

بدورها أكدت النائب هدى نعيم أن الجهد المبذول في مواجهة مخطط برافر وخطة كيري لا بد أن يكون واعياً ومنظماً ومستمرًا، مشيرة إلى ضرورة تشكيل وفد عالي المستوى من الفصائل الفلسطينية، بحيث يكون معلناً ومعروفاً ومشكلاً لغاية مواضيع التسوية فقط، ويتواصل مع رئيس منظمة التحرير أبو مازن ويطالبه بالتوقف الفوري باسم الشعب الفلسطيني عن التعاطي مع أي مفاوضات وإيقافها تماماً، والقيام بالجهد اللازم لإيقاف مخطط برافر.

وقالت: «سواء امتثل أبو مازن لممثلي الشعب والفصائل الفلسطينية أم لا، فإن الجهد المبذول من قبل هذا الوفد سينتقص من تمثيل المفاوضين وشرعيتهم في التفاوض باسم الشعب الفلسطيني».

وتابعت: «يجب تشكيل وفود وجماعات من كل الشرائح الفلسطينية للقيام بواجبها تجاه أرضها، وترفض ما يقوم به المفاوض الفلسطيني، وإيصال رسالة لكل الدول العربية بأن الشعب الفلسطيني غير مستعد أبداً للتنازل عن أرضه وحقه في العودة».

### النائب أحمد أبو حلبية

في ذات السياق أشار النائب أحمد أبو حلبية إلى أن مسلسل المخططات الصهيونية بدأت في كل فلسطين منذ عام ١٩٤٨، موضحاً أن عام ٢٠٠٨ بدأ فيه مسلسل التركيز على المخططات العنصرية وخاصة برافر، مؤكداً أن الكيان الصهيوني منذ احتلاله لأرضنا بدأ يقيم مخططات استيطانية داخل النقب منها مفاعل ديمونة وقواعد عسكرية.

وتابع: «هناك مجموعة قوانين صهيونية تم اتخاذها فيما يخص النقب لشرعنة ما يقوم الاحتلال داخل منطقة النقب».

وفي ختام الجلسة أقر النواب الحاضرون تقرير اللجنة السياسية حول مخطط برافر لمصادرة الأراضي الفلسطينية في النقب مع التعديلات بالإجماع.



وحمل الاحتلال المسؤولية على كل ما يحدث بحق أهلنا في النقب، كما حمل المسؤولية للمفاوض الفلسطيني من حيث تشكيل غطاء للاحتلال بارتكاب الجرائم من خلال تفريطهم بحقوق أهلنا في فلسطين، فهم شركاء للاحتلال في هذه الجريمة ويجب وقف المفاوضات وتبني المقاومة لتحرير هذه الأرض.

### النائب محمد شهاب

من جهته اقترح النائب محمد شهاب بعض التعديلات على التقرير، مثنياً على الجهود التي بذلتها اللجنة السياسية في إعداد التقرير، والتفاصيل والحقائق الواردة به، وأشار إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود شعبياً وفصائلياً لمواجهة مخطط برافر، ورفض خطة كيري الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.

### النائب عاطف عدوان

من ناحيته أشار النائب عاطف عدوان إلى أن بدو النقب يزرعون هذه الأرض منذ مئات السنين، وعندما تم إنشاء إدارة المساحة البريطانية في فلسطين، قامت هذه الإدارة بتسجيل الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون على أسمائهم.

وتابع: «لكن الاحتلال لم يعترف بذلك، وقد صادر في السنوات الأخيرة ما يقارب ٦٠٠ ألف دونم من أراضي

النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في حوار مع (البرلمان) :

# اللجنة القانونية أنجزت ستة قوانين خلال العام الفائت ولا ي

## آثار الانقسام وقلة الكوادر الفنية والحصار أبرز المعوقات

العقوبات إلى ثلاثة مجموعات من حيث شدتها كما جرت العديد من الأفعال الحديثة مثل غسيل الأموال المتأتى من تجارة المخدرات والإحاطة بالعديد من المسائل المستحدثة مثل التسجيل والرقابة والتفتيش للمخدرات وجرائم غسيل الأموال الناتج عن الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية كذلك التعامل الطبي في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ومن أبرز مميزات القانون أنه وضع تعريفاً محدداً للإتجار بالمواد المخدرة رتب عن تحقيقه الحكم على المتاجر بعقوبة الإعدام، كما ذُيل القانون بملاحق

تبين المواد المخدرة وتصنيفاتها.

### قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٤:

يأتي قانون الموازنة السنوية لسنة ٢٠١٤ كبرنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها للسنة المالية ٢٠١٤ ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة، والجدير ذكره أن هذه التقديرات تقتصر على قطاع غزة فقط.

### الخطة العامة للتنمية ٢٠١٤-٢٠١٦:

تعتبر الخطة العامة للتنمية بمثابة برنامج حكومي شامل للتنمية العامة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية لمختلف القطاعات، بحيث يُقدم إلى المجلس التشريعي في شكل مشروع قانون سنوي على غرار مشروع قانون الموازنة العامة، وفي هذا الإطار جاءت الخطة العامة للتنمية لسنة ٢٠١٤-٢٠١٦ التي تعتبر الخطة الأولى في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إقرار القانون الأساسي وجاءت لتمهد الطريق لإقرار مشروع قانون الموازنة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة ٢٠١٤ باعتبارها تقدم للمشروع رسداً دقيقاً للواقع في شتى المجالات واستشرافاً للمستقبل بدراسات علمية منهجية، كما يعتبر إعداد الخطة العامة للتنمية استحقاقاً دستورياً والتزاماً وجوبياً يقع على كاهل الحكومة حيث نصت عليه المادة (٥٩) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣، على أن: «يقر المجلس التشريعي الخطة العامة للتنمية، ويحدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على المجلس».

### ما طبيعة الجهد الرقابي الذي تقوم به اللجنة؟

تحرص اللجنة القانونية بالتوازي مع المهام التشريعية المناطة بها إلى ممارسة الدور الرقابي تجاه السلطة التنفيذية والمؤسسات العامة لتصويب أية مخالفات تثار من الجمهور، كما تتلقى اللجنة تقارير دورية من ديوان الرقابة المالية والإدارية والجهات القضائية والنيابة العامة ووزارة العدل فتعمل على دراستها واستخلاص الملاحظات منها ومراجعة هذه الجهات، وتعدد أساليب الرقابة وأدواتها على النحو التالي:

### جلسات الاستماع:

الموضوع	المستمع إليه	تاريخ الجلسة
حول إشكاليات تطبيق قانون تنظيم الزكاة	رئيس مجلس أمناء هيئة الزكاة	2013/3/22م
الاعتراض على قرار وزير العدل الخاص بالتدوير الصادر بحقهم	ممثلين عن رؤساء الأقاليم لدى المحاكم	2013/4/20م
حول شكوى تتعلق بتجاوزات قانونية	رئيس وحدة الجرائم الاقتصادية	2013/4/21م
تقييم العلاقة مع القضاء النظامي	وزير العدل	2013/4/22م
العلاقة مع وزارة العدل وقضايا أخرى ذات علاقة محالة إلى اللجنة	رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضائه	2013/4/29م
حول الإسراع في التحقيق في الجرائم الكبرى	النائب العام	2013/4/29م
حول اقتراح برفض عقوبات على مرتكبي مخالفات بحق شبكة الكهرباء	نائب رئيس سلطة الطاقة	2013/5/20م

وبالتالي كان لا بد وفقاً للقانون من تقديم ملحق للموازنة السنوية المقرة إلى المجلس التشريعي للمصادقة على التخصيصات الإضافية المقترحة من الحكومة.

### قانون معدل لقانون الأحوال

#### للبنية:

يهدف القانون المعدل إلى توسيع الشريحة المستفيدة من حل إشكالية تسمية مجهولي النسب بإضافة كلمة (مولى) بين اسم الحاضن واسم المحضون، حيث قيد قانون الأحوال المدنية قبل هذا التعديل- الصادر عن المجلس التشريعي هذا الحق بقيد زمني احتراماً لمبدأ عدم رجعية القوانين، إلا أن المشرع

واستجابة منه لمجموعة من الحاضنين لمجهولي النسب والذين لم يستفيدوا من هذا الحق ؛ ولحل الإشكالية من جذورها قام بتعديل قانون الأحوال المدنية المعدل لسنة ٢٠١٢ بإلغاء مادة (٢) من القانون التي تنص على التالي: « تطبيق أحكام هذا القانون من تاريخ ١٧/٧/١٩٩٩م » وبالتالي بات القانون الذي سمح بإضافة كلمة (مولى) يستوعب كل حالات حضانة مجهولي النسب بصرف النظر عن تاريخ الحضانة.

### قانون المعاملات الإلكترونية

يكتسب قانون المعاملات الإلكترونية أهمية كبيرة باعتباره يوفر البنية القانونية للمعاملات الإلكترونية تمهيداً للتخلي عن الأوعية الورقية واستبدالها بالأوعية الإلكترونية في شتى المعاملات لا سيما أن التشريع الفلسطيني يخلو من إطار قانوني متكامل يُنظم التعامل بالوسائل الإلكترونية. ويساهم القانون في إزالة أية عوائق أو تحديات أمام المعاملات الإلكترونية والتي تنتج عن الفموض المتعلق بمتطلبات الكتابة والتوقيع الإلكتروني، حيث راعى المشرع تنظيم المسائل التالية: المراسلات الالكترونية، السجلات الالكترونية، التوقيع الالكتروني، التصديق الالكتروني، الدفع الالكتروني والتحويل الالكتروني، التزامات ومسئوليات حماية المعاملات الالكترونية، حماية نظم المعاملات الالكترونية، تمكين الجهات المختصة من فحص التشفير، حماية السجل الالكتروني، المعاملات الالكترونية الحكومية، الاستخدام الحكومي للسجلات والتوقيعات الإلكترونية، والجرائم الكترونية والعقوبات المترتبة عليها.

كما سيتيح مشروع القانون استخدام الرسائل والمحركات والسجلات الإلكترونية كخُجبة مقبولة أمام القضاء وهو ما سيُسَهِّل إثبات حق الطرف الذي يرغب بالاحتجاج بها.

### قانون المخدرات والمؤثرات العقلية:

يعد قانون المخدرات والمؤثرات العقلية من أهم القوانين لسنة ٢٠١٣ لأنه ساهم في إنهاء اضطراب المنظومة القانونية السارية حالياً والمُجرِّمة للمخدرات والمؤثرات العقلية، لا سيما أن تشريعات المخدرات قديمة وعقوباتها متدنية لم تعد تحقق الردع في ظل انتشار عقاقير مخدرة جديدة مثل الترامادول، فجاء القانون بسياسة جنائية زجرية راعت تقسم

رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي حول الإنجازات التي حققتها اللجنة طيلة عام 2013، وطبيعة الإنجازات والمشاريع التي يتوقع تحقيقها خلال العام الجاري، وطرحت عليه الأسئلة التالية:

تعدّ اللجنة القانونية من أهم اللجان العاملة في المجلس التشريعي بحكم وظيفتها التشريعية الحساسة .  
(البرلمان) حاورت النائب محمد فرج الغول

### بداية، ما هي أهم القوانين التي أنجزتها اللجنة لسنة ٢٠١٣؟

تعمل اللجنة القانونية ضمن أجندة تشريعية معدة سلفاً ضمن الخطة السنوية للجنة المقررة سنة ٢٠١٣، والتي تضمنت مجموعة من المشاريع الجديدة والمعدلة علاوة

على المشاريع المحالة إلى اللجنة من الحكومة، وفي هذا الإطار تمكنت اللجنة من إنجاز سبعة مشاريع قوانين أقرها المجلس ونُشرت في الجريدة الرسمية وفق الجدول المبين أدناه، ولا يزال (١٥) مشروع قانون في طور المناقشة والدراسة من قبل اللجنة القانونية واللجنة المختصة سننجزهم نهائياً سنة ٢٠١٤ إن شاء الله وفق الجدول التالي:

أولاً: مشاريع القوانين قيد المناقشة سنة 2013			
اسم المشروع	جهة الاقتراح	المرحلة	اللجان ذات العلاقة
مشروع قانون الشرطة	لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي	مقدم للقراءة الأولى	لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي واللجنة القانونية
مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية	مجلس الوزراء	مقدم للقراءة الأولى	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
تنظيم المهن الصحية	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية	مقدم للقراءة الثانية	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
معدل لقانون الجمارك رقم (11) لسنة 1929م	مجلس الوزراء	مناقشة عامة	اللجنة الاقتصادية واللجنة القانونية
مشروع قانون تسجيل المراكز الثقافية	مجلس الوزراء	إحالة	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
معدل لقانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005	مجلس الوزراء	إحالة	اللجنة الاقتصادية واللجنة القانونية
معدل لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998	مجلس الوزراء	إحالة	اللجنة الاقتصادية واللجنة القانونية
معدل الإجراءات الجزائية	النائب محمد فرج الغول	إحالة	اللجنة القانونية
مشروع قانون الصناعة	مجلس الوزراء	إحالة	اللجنة الاقتصادية ولجنة الموازنة واللجنة القانونية
مشروع قانون البريد	مجلس الوزراء	إحالة	اللجنة الاقتصادية واللجنة القانونية
مشروع قانون الآثار	مجلس الوزراء	إحالة	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
مشروع قانون تنظيم العمل التطوعي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية	مجلس الوزراء	إحالة	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
مشروع قانون المؤلف والحقوق المجاورة	مجلس الوزراء	إحالة	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
معدل السلطة القضائية	مجلس الوزراء	إحالة	اللجنة القانونية
معدل لقانون الأحوال الشخصية بشأن الخلع	النائب هدى نعيم	إحالة	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية

### ثانياً: مشاريع القوانين المقررة سنة 2013

اسم المشروع	جهة الاقتراح	المرحلة	اللجان ذات العلاقة
قانون الموازنة العامة لسنة 2013	لجنة الموازنة والشؤون المالية	جلسة خاصة 2012/12	لجنة الموازنة
قانون النقابات	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية	بالقراءة الثانية 2013/2/6م	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
قانون بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال المدنية رقم (3) لسنة 2012م	اللجنة القانونية	بالقراءة الثانية 2013/4/11م	لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية
قانون معدل لبعض أحكام قانون الموازنة العامة لسنة 2013م	لجنة الموازنة والشؤون المالية	بالقراءة الثانية 2013/4/11م	لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية
قانون المعاملات الإلكترونية	مجلس الوزراء	بالقراءة الثانية 2013/6/20م	اللجنة القانونية
قانون المخدرات والمؤثرات العقلية	اللجنة القانونية	بالقراءة الثانية 2013/8/21م	اللجنة القانونية ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية

### الإجمالي العام لعدد القوانين لسنة 2013 (21) قانون

ويمكن وصف القوانين المقررة سنة ٢٠١٣ باختصار على النحو التالي:

### قانون النقابات:

يكتسب قانون النقابات أهمية باعتباره يُؤخِّد الإطار التشريعي الناظم للنقابات المهنية والعمالية لا سيما أن قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لا يزال هو المرجع القانوني الرئيس لتنظيم النقابات علاوة على بعض الأنظمة القديمة .

كما تتسم أحكام القانون باتساق أحكامه وعموميتها دون الإخلال بخصوصية كل نقابة وقد تجلّى ذلك في السماح لكل نقابة بوضع نظام خاص لتنظيم مزاولة المهنة بشكل تفصيلي براعي خصوصية كل مهنة وفقاً لنظام يُقدّم من قبل مجلس إدارة النقابة إلى مجلس الوزراء، كما نظم

القانون شروط العضوية للنقابة و جهات الإشراف ومراحل التسجيل والترخيص للنقابة، كما يعد من أبرز الإضافات في القانون تحصين النقابة من الحل إلا بقرار من الجمعية العمومية أو بحكم قضائي يحدد مآل ممتلكات النقابة ناهيك عن الأحكام الانتقالية التي نظمت توفيق أوضاع الهيئات والجمعيات والأجسام المهني والعمالية القائمة للانضواء في إطار نقابي موحد.

### ملحق الموازنة العامة ٢٠١٣:

يهدف ملحق الموازنة العامة إلى استدراك بعض الاحتياجات المالية لعدد من الإدارات الحكومية حيث لم تف المخصصات المقررة لها في الموازنة العامة لسنة ٢٠١٣ بالأغراض المرسومة في خطط الإدارة الحكومية وحيث أنه يتعذر على الإدارة الحكومية الانتظار لموازنة ٢٠١٤ وتعطيل شؤونها،



# زال 15 مشروع قانون في طور الدراسة تمهيدا لإقرارها العام الجاري

القوانين التي يصدرها «التشريعي» تتمتع بالمشروعية الدستورية.. والتشكيك فيها يندرج في إطار المناكفات السياسية

تاريخ الجلسة	المستمع إليه	الموضوع
2013/7/16م	رئيس هيئة القضاء العسكري المكلف	حول مسائل ذات علاقة بهيئة القضاء العسكري
2013/7/22	ممثلين عن الصيادلة	حول إشكالية تسعيرة الأدوية
2013/8/15م	وزير الحكم المحلي	حول إجراءات تسجيل عقود الإيجار لدى الهيئات المحلية
2013/11/4	استضافة محامين نظاميين	تقييم واقع السلطة القضائية النظامية
2013/11/17	ممثلين عن وزارة العدل وسلطة الأراضي	لتفعيل قانون تملك الطبقات والشقق
2013/12/2	استضافة محامين شرعيين	تقييم واقع المحاكم الشرعية

## الشكاوى:

وتعاملت اللجنة مع الشكاوى وفق الأصول القانونية وتلقت الرد على أكثر من ٧٠٪ من الشكاوى.

## زيارات اللجنة القانونية:

تاريخ الزيارة	جهة الزيارة
2013/4/21م	القضاء الشرعي
2013/4/27م	القضاء العسكري
2013/10/23م	المحاكم النظامية والنيابة العامة

المختصين والخبراء، وهذا العام عكفت اللجنة على إعداد مذكرات توضيحية لقانون إيجار العقارات وكذلك يوجد مشروع لإصدار كتاب مرجعي للقوانين الصادرة منذ عهد السلطة حتى الآن، ونعرض في هذا السياق باقة من إنجازات اللجنة لسنة ٢٠١٣:

## تقارير اللجنة:

الموضوع	التاريخ	الجهة المقدم لها
تقرير اللجنة القانونية حول التداعيات القانونية لاغتتيال الأسير لدى الاحتلال عرفات جرادات	2013/2/28م	لدى جلسة المجلس التشريعي
تعقيب اللجنة على قرار اليونسكو شطب مشاريع قرارات تتعلق بإدانة إسرائيل	2013/4/25م	لدى الإعلام

## المشاركات الخارجية:

الموضوع	التاريخ	طبيعة المشاركة
ورقة عمل حول قانون الزكاة والضريبة لدى مؤتمر نظمته هيئة الزكاة الفلسطينية.	2013/5/15م	تقديم ورقة عمل
ورقة عمل لدى العيادة القانونية بالجامعة الإسلامية القتل بدافع الشرف.	2013/7/20	تقديم ورقة عمل
ورقة عمل بشأن مشروع قانون الخلع في ورشة نظمته لجنة التربية بالتعاون مع القضاء الشرعي	2013/11/12	تقديم ورقة عمل

## إصدارات اللجنة:

الموضوع	التاريخ	الجهة المعدة
المذكرة الإيضاحية لقانون إيجار العقارات	2013/7/20	الدائرة القانونية تحت إشراف اللجنة القانونية

## ورش العمل:

الموضوع	التاريخ	ملاحظات
قانون التعليم الفلسطيني	2013/2/15م	مشاركة
معدل الإجراءات الجزائية	2013/2/19م	إعداد
قانون المعاملات الإلكترونية	2013/3/11م	إعداد
قانون إيجار العقارات	2013/3/19م	إعداد
قانون النقابات	2013/5/22م	مشاركة
قانون معدل لقانون الجمارك	2013/6/15م	إعداد
قانون المخدرات والمؤثرات العقلية	2013/7/3م	إعداد
قانون تنظيم المهن الصحية	2013/7/20م	مشاركة

الموضوع	التاريخ	ملاحظات
قانون تنظيم الزكاة	2013/9/12م	إعداد
جرائم الأموال	2013/11/7م	مشاركة
الصلح الجزائي	2013/11/7م	إعداد
الأراضي المنسوب والحبال	2013/11/19	إعداد

**ما طبيعة الخطط المستقبلية لعمل اللجنة والأجندة التشريعية لسنة ٢٠١٤؟** يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

المشاريع الجديدة المدرجة على الأجندة التشريعية للجنة القانونية لسنة 2014	
قانون الأحوال الشخصية	بالتنسيق مع لجنة التربية والقضاء الشرعي
قانون أصول المحاكمات الشرعية	بالتنسيق مع لجنة التربية والقضاء الشرعي
قانون العقوبات	جهد للجنة القانونية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
قانون بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية	جهد للجنة القانونية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
مشاريع القوانين المعدلة	
قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية	تحدد بعد عقد ورش عمل مع القضاة والمحامين
قانون الإجراءات الجزائية	متعلق بالصلح الجزائي ومواد أخرى
المشاريع المشتركة مع اللجان	
قانون الشرطة	بالاشتراك مع لجنة الداخلية والأمن
الرسوم العامة	بالاشتراك مع لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية
الأوقاف	بالاشتراك مع لجنة التربية والقضايا الاجتماعية
تنظيم المهن الصحية	بالاشتراك مع لجنة التربية والقضايا الاجتماعية
ترخيص المؤسسات الإعلامية	بالاشتراك مع لجنة التربية والقضايا الاجتماعية
الصناعة	بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية
معدل قانون تنظيم الزكاة	بالاشتراك مع لجنة التربية ولجنة الموازنة واللجنة الاقتصادية

## ما مدى التنسيق والتواصل مع الحكومة لتنسيق الأجندة والأولويات التشريعية؟

يوجد تنسيق دائم ومستمر مع الحكومة لتنسيق الأولويات التشريعية حيث عندما كنت وزيرا للعدل كنت اضطلع بمهام التنسيق مع المجلس التشريعي بصفتي نائبا في ذات الحين، وحرصا من السلطتين التشريعية والتنفيذية على تعميق هذا التنسيق فقد قام مجلس الوزراء وبالتنسيق مع المجلس التشريعي بإسناد منصب الوزير المكلف بالشؤون البرلمانية لدى الحكومة للأخت النائبة الدكتورة جميلة الشنطي وزيرة شؤون المرأة وتكمن أهمية هذا المنصب في تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق محددات واضحة .

وقد بذلت الدكتورة الشنطي مؤخرا جهدا طيباً في الوقوف على الاحتياجات التشريعية للوزارات والإدارات الحكومية من خلال رصد الإشكاليات التي تواجه عملهم، ونحن في اللجنة نتواصل مع الوزارة بشكل منتظم لوضع هذه الاستخلاصات موضع التنفيذ ضمن مشاريع قوانين. علاوة على ذلك لا تدخر اللجنة القانونية جهدا في لقاء الوزراء والمسؤولين لمتابعة احتياجاتهم والعقبات القانونية التي تعترض عملهم لاسيما لقاء أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة ووزير العدل ورئيس ديوان الفتوى والتشريع ولنا لقاءات وزيارات دورية ونعقد جلسات الاستماع للإخوة رؤساء الدوائر الحكومية للإحاطة بالإشكاليات القانونية.

## ما العقوبات التي تواجه عمل اللجنة وسبل تذليلها؟

يمكن تقسيم العقوبات التي تعترض عمل اللجنة القانونية إلى عقبات داخلية وخارجية، بالنسبة للعقبات الداخلية تتمثل في الآثار السلبية للانقسام وقلة الكوادر الفنية القادرة على مساندة اللجنة، إضافة ضياع أغلب ملفات اللجنة بسبب استهداف الاحتلال وتدميره لمقر المجلس. أما العقوبات الخارجية فتتمثل في الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة الذي ألقي بظلاله السلبية على الأداء التشريعي ، تسبب في إعاقه تنقل النواب والسفر للقاء للتواصل مع نظرائهم من نواب المجالس النيابية، علاوة على إصرار الاحتلال على إجهاض التجربة التشريعية الديمقراطية عبر استهداف مقرات المجلس واعتقال نوابه بالصفة وعرقلة أية نشاطات.

## ما مستقبل التشريعات التي أقرها المجلس في ظل الانقسام؟

لا يوجد لدينا أدنى شك بأن القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي تتمتع بالمشروعية الدستورية حيث نلتزم بأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي والأعراف المستقرة والمتواترة في الحياة البرلمانية الفلسطينية، وبالتالي كل ما نقوم به ينضوي تحت مظلة المشروعية الدستورية، في المقابل أحدثت القوانين المقررة عن المجلس مراكز قانونية جديدة يستفيد منها شريحة كبيرة من المواطنين، وبناءً عليه كل ما يشاع حول التشكيك في دستورية القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي يندرج في إطار المناكفات السياسية.

بهدف مناقشة تقارير ديوان الرقابة وحل مشكلات اقتصادية

## اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسات

### استماع للغرفة التجارية وسلطة الطاقة والأمن الاقتصادي



عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي ثلاث جلسات استماع منفصلة لكل من الغرفة التجارية بغزة، وسلطة الطاقة، ودائرة الأمن الاقتصادي التابعة لوزارة الداخلية.

#### مع الغرفة التجارية

فقد عقدت اللجنة برئاسة النائب عاطف عدوان جلسة استماع للغرفة التجارية بغزة حول تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشأن عملها، وذلك بحضور مراقب الشركات ومسير أعمال الغرفة التجارية حسن أبو ريالة، ومديرها بسام مرتجى، وماهر الطباع مدير العلاقات العامة بالغرفة، إضافة لعدد من نواب اللجنة الاقتصادية.

وافتح النائب عدوان الجلسة، مشيراً إلى أن الغرض من هذه التقارير التي تأتي للمجلس التشريعي من ديوان الرقابة المالية والإدارية هو وقف التجاوزات وتقويم الأداء وتحسين العمل.

وكان ديوان الرقابة المالية والإدارية قد أجرى تدقيقاً على أعمال الغرفة التجارية بفرعها خلال السنوات الثلاثة ٢٠١٠-٢٠١٢، وسجل العديد من الملاحظات على عمل الغرفة منها: انعدام الرقابة الداخلية، وعدم وجود نظام مالي وإداري يسير عمل الغرفة، إضافة إلى انتهاء صلاحية مجلس الإدارة منذ عام ١٩٩٥ حيث لم تجر انتخابات منذ ذلك الحين، وعدم وجود معايير مهنية للترشيح للدورات والبعثات الخارجية، وتجاوزات غير مبررة في صرف المكافآت وبدل الإجازات ومهمات السفر.

وقدم مسير أعمال الغرفة التجارية حسن أبو ريالة نبذة حول نشأة الغرفة التجارية في فلسطين وعملية إدارتها منذ توليه أعمالها، وقال: «توليت إدارة الغرفة

التجارية منذ أكثر من عام، ويأتي تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية عن الفترة السابقة قبل أن أتولى هذا المنصب».

فيما أكد النواب أن غياب النظام الإداري والمالي هو سبب رئيسي في المشكلات في إدارة الغرفة التجارية وسبب للإهدار المالي فيها، وكذلك الصراعات بين أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية كان سبباً في فشلها بتقديم خدماتها، إضافة للجمعيات التي سحبت منها الصلاحيات مثل المجلس التنسيقي، واتحاد الصناعات، وجمعية رجال الأعمال وغيرها.

وأوضح أبو ريالة: «حاولت خلال العام المنصرم تطبيق نظام مالي وإداري في الغرفة، ونحن نواصل الجهد والعمل، وسوف يتم تلافي جميع الأخطاء والملاحظات السابقة».

من جهتهم أكد النواب أن العمل في الغرفة التجارية يجب أن يتم وفق المعايير الإدارية الصحيحة في المرحلة القادمة، وسيقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بمتابعة هذا الملف وإيفاد المجلس التشريعي بالتقارير الدورية.

#### مع رئيس سلطة الطاقة

كما عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع أخرى لرئيس سلطة الطاقة م. فتحي الشيخ خليل حول تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشأن أعمال شركة توزيع الكهرباء محافظات غزة لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢، والذي أشار للعديد من الملاحظات في مجال الرقابة الداخلية والشئون الإدارية.

من جهته أبدى الشيخ خليل تفهمه لملاحظات ديوان الرقابة، وأكد أنه عمل على تلافي بعض العيوب التي كانت قبل

توليه لسلطة الطاقة، وسيكون الجهد متواصل في المرحلة القادمة لتحسين العمل.

وأوضح الشيخ خليل أن سلطة الطاقة في غزة طلبت من الحكومة زيادة الاهتمام بمشكلة الكهرباء، وأكد أنه برغم أن حكومة قطر تدفع فرق الضريبة على السولار، إلا أن شركة الكهرباء ملزمة بدفع ما يقرب من ٢٢ مليون شيكل لشراء السولار، بالإضافة إلى الرواتب والنفقات، مما يحمل الشركة أعباء إضافية.

وتناول الشيخ خليل موضوع الجباية المتدنية من المواطنين، مشيراً إلى أن الكثير من المؤسسات الحكومية لا تدفع مقابل ما تستهلكه من طاقة، كما تناول موضوع العادات مسبقة الدفع في توفير السيولة للشركة مع مراعاة أوضاع الأسر الفقيرة، مشدداً على ضرورة أن تكون الحكومة حاضرة في المرحلة القادمة، وتملك السيولة لتطوير الشبكات.

#### مع الأمن الاقتصادي

وعقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع ثالثة مع دائرة الأمن الاقتصادي في وزارة الداخلية لمناقشة عدة موضوعات تتعلق بالمشكلات التي يعاني من القطاع الخاص والمستهلكين، ومشكلات توريد وتوزيع المحروقات في قطاع غزة، وقضية التهريب الضريبي، بالإضافة للحديث عن ضرورة وجود هيئة لتسجيل العقارات يحكمها مواد قانونية مشابهة للشهر العقاري في مصر وذلك لضبط قضايا بيع وشراء العقارات.

وكذلك تم مناقشة آليات ضابطة لتسجيل الشركات لضمان عدم وجود شركات وهمية يمكن لأصحابها ممارسة عمليات النصب والاحتيال على المواطنين.

## آفاق آفاق

مؤمن بسيسو



### بعد شعبي.. وصحوة برلمانية.. وانحطاط!

استدعاء البعد الشعبي الفلسطيني، والصحوة البرلمانية الأردنية، في مواجهة خطة كيري، على إيقاع الانحطاط الإعلامي للبعث، أفكار هامة تستوجب البحث والنقاش الموضوعي.

(١)

تفعيل البعد الشعبي المغيب يشكل أحد أهم وأخطر أدوات مواجهة خطة كيري المدمرة لحقوقنا وثوابتنا الوطنية. منذ البدايات الأولى لانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وغلبة الطابع الفصائلي الضيق على الفصائليات الانتفاضية، لم يُستثمر البعد الشعبي الفلسطيني في إطار مواجهة الاحتلال أو نصرة قضائنا الوطنية.

يعتقد البعض، خاطئاً، أن الجماهير، وخاصة المؤطرة حزبياً، تشكل أداة طيعة يسهل استدعاءها وقت الحاجة ومفاصل الأزمات، فقد أثبتت الوقائع الميدانية أن وعي الجماهير يتقدم على إيقاع الانقسام، والاستخدام الاستثنائي لها في مسارات المصلحة الحزبية الخاصة بكل فصيل، قد أوردنا موارد الغربة عن التفاعل مع الأحداث والقضايا الوطنية في المراحل والفترات الأخيرة.

ما قيل عن رغبة أبو مازن في تفعيل البعد الشعبي لإخراجه من فخ خطة كيري الكارثية، يجب أن يتأسس على نهج سليم يعبر عن احترام الإرادة الشعبية والدور الجماهيري في كل الأوقات، والتنبه عن التوظيف الظرفي الانتقائي الذي يفرز مخرجات سلبية ظهرت بعض تجلياتها في «بلعين» و«نعلين» ودعوات مواجهة الجدار.

استنهاض مختلف الطاقات والشرائح الشعبية لحماية قضيتنا الوطنية والتصدي لعدوان ومخططات الاحتلال، ينبغي أن يتوسل بقيم الصدق والإخلاص والإيمان بحقيقة القدرة الأكيدة للدور الشعبي في نصرة القضية وقلب الطاولة في وجه الاحتلال.

شعبنا على جاهزية تامة للانتفاض الشامل من أجل حقوقه الوطنية، لكن بعيداً عن التوظيف القاصر والرؤية الضيقة.

(٢)

ما حملته الأنباء من تشكّل جبهة برلمانية أردنية لمواجهة تكتّم الحكومة الأردنية على خطة كيري، يمنحنا فكرة جيدة وتصوراً أكيداً عن المخاطر الكارثية للخطة وانعكاساتها المدمرة على قضية اللاجئين وحقوق العودة.

الاستياء البرلماني الأردني لا ينبع من فراغ، ومن شأنه أن يكسر حجاب الطمس والإخفاء الذي تفرضه الحكومة الأردنية على ما يتم تدبيره بليل للاجئين، وما ينتظر حق العودة من مؤامرات تصفية وجدت قبلاً لدى بعض الفلسطينيين والعرب بعيداً عن أي ضمير وطني أو قومي أو إنساني.

جولات كيري المكوكية على المنطقة، ليست موطئاً للعب أو الهذر السياسي يا قوم!

(٣)

حين يطالع المرء بعض المواقع الإعلامية الفلسطينية يصاب بالشعيرية والتقرّز والاشمئزاز لفرط ما تعرضه من «قرف» وما تحمله بين جوانحها من ضغائن وأحقاد. موقع «أمدم»، أحد أبرز المواقع الإلكترونية التي تنضح بالسوء والجهالة والسقوط في إطار معالجاتها الإعلامية للشئون السياسية وقضايا الساعة.

وحين ندرك أن من يشرف على الموقع هو حسن عصفور الذي يحمل أفكاراً حاكمة واستئصالية لكل ما هو إسلامي، فإننا حينها يمكن أن نتفهم المادة المقدمة والمعالجات المطروحة.

يمكن لأي كان أن يعتنق ما يشاء من قناعات وأفكار، إلا أن الالتزام بقواعد المهنية الإعلامية التي تراعي تحري الصدق نقل الحقيقة والدقة والمعالجة المجردة للأحداث والتطورات شيء، والفحش والفجور وإثارة الأحقاد والضغائن وتلوين الحقائق حسب الأهواء والأمزجة الشخصية والحزبية شيء آخر تماماً. يكفيننا انحطاطاً إعلامياً يا قوم!